الصرف والتنوين

رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية

د. عبدالله أحمد بن أحمد الشراعي

أستاذ النحو المساعد، كلية الآداب، جامعة إب

ملخص البحث

يقدم هذا البحث رؤية جديدة في تفسير التنوين وبيان أقسامه ، وخصائصها ، والأسماء المنونة بتنوين الصرف والممنوعة منه ، والمقارنة بين خصائص القسمين ، وهي رؤية نابعة من اللغة العربية نفسها .

مقدمة البحث وتشمل :

أولاً : الهدف من البحث وأهميته:

يهدف هذا البحث إلى إيجاد رؤية جديدة في تفسير التنوين وبيان أقسامه، ودلالاته، وخصائص كل نوع، وبيان سبب اختصاص الاسم به، دون الفعل ، وعلل منع الأسماء الممنوعة من تنوين الصرف، وهي رؤية نابعة من اللغة نفسها، وليس فيها غموض أو تعقيد، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث، ففيه تجديد وتيسير في آن واحد.

ثانياً : منهج البحث:

أتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي حيث تتبع الباحث التنوين في الأسماء ، وبعد إمعان النظر، وإعمال الفكر فيها، وصل إلى أقسامه، ودلالاته، وخصائص كل قسم من أقسامه الستة. ثم نظر في الأسماء المنونة بتنوين الصرف واستنبط منها خصائصها، ثم نظر في الأسماء التي لا ينون من الأسماء بتنوين الصرف، واستنبط منها خصائصها، ثم قارنها بما ينون، وعن طريق تلك المقارنة، استطاع أن يصل إلى أسباب المنع.

ثالثاً : خطة البحث:

بدأ البحث بتمهيد بعنوان " بتأسيس نظري " ، عُرض فيه معاني الصرف في اللغة ، وفي اصطلاح النحاة، وفي رأي الباحث ، وتناول تعريف ما ينصرف، وما لا ينصرف، في رأي النحاة، وفي رأي الباحث ، ثم مهد لعرض رؤيته بمناقشة مجملة للآراء السابقة، وتفنيدها، ثم جاء المطلب الأول (تفسير ظاهرة التنوين في رأي الباحث) عرض فيه الباحث رأيه في أقسام التنوين ودلالاته وخصائص كل قسم، وسبب اختصاص الاسم بالتنوين دون الفعل ، وسبب تعاقب التنوين و(أل) والإضافة. ثم جاء المطلب الثاني (تنوين الصرف وعلل المنع منه) عرض فيه الباحث رأيه في أقسام الاسم من حيث تنوين الصرف، وخصائص الأسماء التي لا يدخلها البتة، والأسماء التي يدخلها، ثم عرض رأيه في علل منع ما يمنع من الأسماء من تنوين الصرف. ثم عرض رأيه في سبب حرمان الممنوع من تنوين الصرف

من الجر. ثم ختم هذا البحث بخاتمة تضمنت أهم ما وصل إليه البحث من نتائج، تلتها قائمة بأسماء المصادر والمراجع.

التمهيد : (تأسيس نظري)

الصرف في اللغة وفي الاصطلاح :

الصرف في اللغة:

تتعدد معاني مادة (صرف) في المعاجم، فالصرف يعني الرجوع، تقول: صرفت القوم صرفًا فانصرفوا، أي: رجعتهم فرجعوا. ومن معانيه التوبة، والتوبة رجوع. والصرف حدثا الدهر، والجمع صروف. والصرف يعني التزيين والزيادة، ومنه صرف الكلام، أي: تزيينه والزيادة فيه. وهو أيضًا اللبن ساعة يحلب وينصرف به، ومن معانيه الفضل والزيادة، ويختص بفضل عمله وزيادتها على عملة أخرى، ومنه اشتق اسم الصيرفي، وهذا المعنى معمول به إلى يومنا هذا. والصريف صوت ناب البعير، والصرفة: نجم. وهي – أيضًا – خرزة يؤخّذ بها الرجال [١]. وقد ورد لفظ التصريف في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وتصريف الرياح﴾ {البقرة: ١٦٤} بمعنى تقليبها في الجهات.

وهذه المعاني جميعها يجمعها – في رأي أحمد بن فارس – معنى الرجوع، فحدث الدهر سمي صرفًا "لأنه يتصرف بالناس، أي يقلبهم ويرددهم" [٢]. وصرف العملة بمعنى الرجوع، "كأن الدينار صرف إلى الدراهم، أي رجع إليها، إذا أخذت بدله" [٣]. وسمي صوت ناب البعير صريفًا "لأنه يردده ويرجعه" [٤]. والصرفة اسم لنجم "لانصراف البرد عند طلوعه " [٥]. والخرزة التي يؤخذ بها الرجال سميت صرفة، لأنها في اعتقادهم تصرف القلب عن الذي يريده منها [٦]. و لم يذكر ابن فارس الصرف، بمعنى اللبن، ويبدو أنه سمي بذلك، لأنه يُنصرف به، أي: يُرجع به.

الصرف في الاصطلاح:

للصرف في اصطلاح النحاة ثلاثة معان، فمنهم من يرى أن الصرف هو التنوين على إطلاقه، ومنهم من يرى أنه تنوين التمكين وحده، وهذا هو المشهور، وهو رأي سيبويه (ت: ١٨٠هـ) والجمهور [٧]. ومنهم من يرى أن الصرف هو تنوين التمكين مع الجر [٨]. وهذا هو رأي السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، يستنبط ذلك من قوله سالف الذكر، الذي يعلل فيه تسمية غير المنصرف بهذا الاسم، لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط. وهذه الآراء جميعها غير مقبولة – في رأي الباحث – وذلك لأن الصرف شيء، والتنوين والجر شيئان آخران.

يتكئ الباحث في تعريفه للصرف على المعاني اللغوية لمادة صرف، وقد سبق ذكرها، فالصرف – في رأي الباحث – هو تقلب الاسم بين الضم والفتح والكسر [٩]. أي هو إعراب الاسم

إعرابًا كاملا بالحركات الأصلية الثلاث، رفعًا ونصبًا وجرًا. أو قل: الصرف هو الإعراب الأصلي الكامل للأسم .

ما ينصرف في الاصطلاح:

أدى تعدد معاني الصرف المعجمية إلى اختلاف النحاة في اشتقاق المنصرف، فمنهم من قال: إنه من الصرف بمعنى اللبن الخالص، لأن المنصرف خالص من شبه الفعل. ومنهم من قال: هو من الصرف بمعنى الفضل، لأن المنصرف له فضل على غير المنصرف، وهو التنوين في آخره. ومنهم من قال: هو من الصريف، وهو صوت ناب البعير، لأن التنوين صوت في آخر الاسم. ومنهم من قال: هو من الانصراف، وهو الرجوع والارتداد، لأن المنصرف راجع ومرتد عن شبه الفعل، وغير المنصرف مقبل على شبه الفعل. ومنهم من ذهب إلى أنه من الانصراف إلى الجهات [١٠]. وهذا الأخير هو رأي السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، يفهم ذلك من ذهابه إلى أن غير المنصرف سمي بذلك "لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط، فله مجريان، وللمنصرف ثلاثة مجار يجرى عليها" [١١].

وبناء على هذا الاختلاف يستنبط الباحث أنهم اختلفوا في تعريف ما ينصرف، فهو الخالص من شبه الفعل، بالتنوين والجر، وكذلك الاسم الذي يلحقه التنوين، أوهو الاسم الذي يعرب رفعًا، ونصبًا، وجرًا. وهذا الأخير هو رأي السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، وهو الأقرب إلى الصواب .

وبناء على ما سبق فالاسم المنصرف – في رأي الباحث – هو الاسم الذي يعرب إعرابًا أصليًا كاملا، فيتقلب بين الضم والفتح والكسر، رفعًا، ونصبًا وجرًا، وله ثلاث صور؛ المحلى بـ(أل)، والمضاف، والمجرد من (أل) ومن الإضافة، وحينها لا يكون إلا منونًا، ما لم يوقف عليه.

ما لا ينصرف في الاصطلاح:

اختلف النحاة في تعريف الاسم الذي لا يلحقه تنوين الصرف، بناء على اختلافهم في معنى الصرف الاصطلاحي، فمن قال إن الصرف هو التنوين بأقسامه جميعها، قال إن الممنوع من الصرف هو الاسم "المسلوب منه التنوين بناء على أن الصرف ما في الاسم من الصوت، أخذًا من الصريف، وهو الصوت الضعيف" [١٢]. ومن قال إن الصرف هو تنوين التمكين وحده، قال: إن الممنوع من الصرف هو الاسم المعرب الفاقد لتنوين التمكين [١٣]. ومن قال: إن الصرف هو التنوين مع الجر، قال: إن الممنوع من الصرف هو الاسم "المسلوب منه التنوين والجر معًا، بناءً على أن الصرف هو التصرف في جميع المجاري" [١٤]. وهذا هو رأي السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، وإن لم يصرح به في أماليه، إلا أنه يستنبط ذلك – أيضًا – من قوله سالف الذكر، الذي يعلل فيه تسمية غير المنصرف بهذا الاسم، لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط بحسب رأيه. ومن النحاة من اعتمد في تعريف

الممنوع من الصرف على علل المنع، فذهب إلى أنه كل اسم اجتمعت فيه علتان فرعيتان فصاعدًا من علل تسع، أو وجدت فيه علة تقوم مقام العلتين [١٥].

ويرى الباحث أن الاسم الذي لا ينصرف هو الاسم المعرب إعرابًا أصليًا ناقصًا، فلا يتقلب إلا بين الضم والفتح فقط، ولا يكون هذا الاسم إلا مجردًا من (أل) ومن الإضافة، وغير منون. أي إن الاسم الذي لا ينصرف هو نفسه الاسم الممنوع من تنوين الصرف.

التنوين:

يعرف السهيلي (ت: ٥٨١هـ) التنوين بأنه "إلحاق الاسم نونًا ساكنة، لأن التنوين مصدر نونت الحرف، أي: ألحقته نونًا، كما أن التنعيل مصدر نعلت الرجل، إذا جعلت له نعلا، وليس التنعيل هو النعل، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها" [١٦]. وأما غيره من النحويين فالتنوين عندهم هو النون التي تلحق الاسم ساكنة غير مرسومة، وهو مصدر غلب حتى صار اسمًا لها [١٧]. "وسمي تنوينًا، لأنه حادث بفعل المتكلم، والتفعيل من أبنية الأحداث" [١٨]. وقيل: سمي تنوينًا للتفرقة بينه وبين النون التي يوقف عليها [١٩]. وقيل: "للتفرقة بينه وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع" [٢٠]. وقد فرقوا بين نون التنوين والنون الأصلية في أنهم لم يثبتوها رسمًا [٢١].

مناقشة الآراء السابقة :

لم يعط النحاة العرب ظاهرة التنوين في العربية ما تستحقه من الدراسة، فلم يتتبعوا هذه الظاهرة في الأسماء العربية، حتى يصلوا إلى أقسام التنوين، ويستنبطوا دلالة كل قسم، وخصائصه، بل قصروا دراستهم للتنوين على نوع واحد منه، وهو ذلك التنوين الذي يكون في مثل محمدٌ، ومحمدًا، ومحمدٍ، وكتابٌ، وكتابًا، وكتابٍ، وما شابه ذلك، بغية الوصول إلى علل المنع منه في مثل: أحمد، وزينب، وأفضل، وغضبان، ومساجد، ومصابيح.. إلخ. والمطّلع على كتب النحو يجد أن فيها دراستين للتنوين المذكور، الأولى هي دراسة جل النحاة، والثانية هي دراسة السهيلي (ت: ٥٨١هـ) والأستاذ إبراهيم مصطفى. وهاتان الدراستان متفقتان في قصر موضوعهما على قسم واحد من أقسام التنوين، وهو التنوين المذكور سابقًا، وهدفه ، وهو الوصول إلى علل المنع فيما يمنع منه من الأسماء. ومختلفتان في الأساس والمنطلق للوصول إلى تلك العلل. فجل النحاة جعلوا من الفعل أساسًا ومنطلقًا للوصول إلى تلك العلل، فبحثوا أولا عن سبب حرمانه من التنوين، فنظروا فيه مفردًا ومركبًا، ثم قرروا أن الفعل أثقل من الاسم، وأن الاسم أخف من الفعل، وأن ثقل الفعل متأت من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى، فأما من جهة اللفظ، فلأن الفعل أقل استخدامًا وجريانًا على اللسان من الاسم، لأنه " لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبدالله أخونا" [٢٢]. وأما من جهة المعنى فلأنه متعدد المعنى، إذ يدل على الحدث والزمن، ولأنه كثير اللوازم، إذ يحتاج إلى

الفاعل والمفعول والحال والظرف.. إلخ. في حين لا يدل الاسم إلا على معنى واحد، وهو المسمى، وليس له لوازم الفعل [٢٣]. ومن هنا وصلوا إلى أن التنوين علم الخفة، وأن المنع منه علم الثقل. فقالوا: "التنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون" [٢٤]. وأرجعوا ثقل الفعل إلى كونه فرعًا عن الاسم. ثم حاولوا أن يطبقوا هذا الثقل الناتج عن الفرعية على الأسماء الممنوعة من التنوين، فوصلوا إلى ما اصطلحوا عليه بـــ(العلل الفرعية) حتى تكمن المشابهة بين تلك الأسماء والفعل، وتكون علة حرمان الفعل من التنوين – وهي الثقل المتأتي من كونه فرعًا عما هو أخف منه، وهو الاسم – هي نفسها علة المنع في الأسماء الممنوعة من التنوين، فكل منها فيه علة فرعية أو أكثر، تجعله فرعًا عن الأصل، أي فرعًا عن ما ينون من الأسماء، ولذلك منع من التنوين. وهذا الأساس الذي بنوا عليه الوصول إلى تلك العلل باطل من عدة وجوه؛ الأول : أنهم جعلوا الفعل الذي لا ينون أصلا، وليس التنوين من خصائصه، أساسًا لمقارنة الأسماء الممنوعة من التنوين به، ومنطلقًا للوصول إلى علل المنع فيها. والثاني : أنهم جعلوا ما هو محروم من التنوين بأقسامه كلها، سبيلا للوصول إلى علل المنع فيما هو محروم من قسم واحد من أقسام التنوين، وهو ما يسمونه بـــ(تنوين التمكن). والثالث : أن القول بثقل الفعل وخفة الاسم، والفرع والأصل، لا يمت إلى روح اللغة بصلة، وهو أقرب إلى الفلسفة والمنطق، منه إلى اللغة. والرابع أن سبب حرمان الفعل من التنوين ليس هو الثقل المزعوم، وإنما هو سبب آخر، سيذكره الباحث لاحقًا. والخامس أن هناك من الأسماء ما تتعدد معانيه، فيدل على الحدث، ومن اتصف أو قام به، والزمن، وتكثر لوازمه، فيحتاج إلى مفعول وظرف وحال.. إلخ، ومع ذلك ينون، كـــ(ضارب، ومضروب). وفي المقابل نجد من الأفعال ما لا تتعدد معانيه، ولا لوازم له، ولا ينون، وذلك هو فعل الأمر، مثل: قم، اجلس.. إلخ، أو ما في معناه، مثل: لتقم، لتجلس.. إلخ، أو ما يقابله مثل: لا تقم، لا تجلس.. إلخ.

ومما وقع فيه النحاة أنهم خلطوا بين الصرف والتنوين، فهم يطلقون الصرف ويريدون به التنوين، وهذا أدى إلى الخلط بين المنصرف والمنون، وأدى – أيضًا – إلى الخلط بين تنوين التمكن بحسب مصطلحهم — والباحث يسميه تنوين الصرف – وبقية أقسام التنوين الأخرى، حتى إننا لنجد سيبويه (ت: ١٨٠هـــ) يقول: "أكثر الكلام ينصرف في النكرة" [٢٥]. وهذا يعني أن تنوين الصرف ليس علمًا على التمكن أو الخفة فحسب، وإنما هو – أيضًا – علم على التنكير. وهنا نجد الرضي (ت: ٦٨٦هـــ) يعترف بذلك، إذ يقول: "وأما التنوين في نحو: رب أحمدٍ وإبراهيم، فليس يتمحض للتنكير، بل هو للتمكن أيضًا، لأن الاسم ينصرف، وأنا لا أرى منعًا من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معًا... فنقول: التنوين في رجل يفيد التنكير أيضًا، فإذا سميت بالاسم تمحض للتمكن" [٢٦]. ونجد الأنباري يعترف بدلالة تنوين التمكن – بحسب مصطلحهم – على الانفصال، إذ يقول: "فإن

قيل: فلم حذف التنوين من المضاف...؟ قيل: أما حذف التنوين فلأنه يدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال... وكون الشيء متصلا منفصلا في حالة واحدة محال" (٢٧).

وأما السهيلي (ت: ٥٨١هـ) فقد انطلق في دراسة هذا التنوين، بحثًا عن علل المنع فيما يمنع منه من الأسماء من النظر في الاسم المنون حال عدم تنوينه، وذلك لأنه نظر في حال الاسم المضاف مما ينون قبل الإضافة، فوجده لا ينون عند إضافته، معتمدًا في ذلك على (يومئذ، وحينئذ) إذ وجدهما تنونان عند قطعهما عن الإضافة، ولا تنونان عند إضافتهما، فقرر أن التنوين علم الانفصال (٢٨) ثم انطلق من دلالة التنوين على الانفصال، بغية الوصول إلى علل المنع ، ومن ثم ذكر العلل التي تدور في أغلبها حول هذه الدلالة، وهي الانفصال (٢٩). والأساس الذي انطلق منه السهيلي (ت: ٥٨١هـ) باطل من وجوه؛ الأول : أن التنوين في الكلمتين اللتين استدل بهما على دلالة التنوين على الانفصال، وهما يومئذ، وحينئذ، مختلف عن التنوين، الذي يريد الوصول إلى علل المنع منه، وهو ما يسميه الباحث بـ(تنوين الصرف) فتنوين الصرف شيء، والتنوين في (يومئذ، وحينئذ) شيء آخر. ولم يفرق بين تنوين الصرف وبقية أنواع التنوين. والثاني : أنه جعل مقارنة الاسم المنون، حال عدم تنوينه، به نفسه، حال تنوينه، أساسًا للوصول إلى علل المنع، فيما لا ينون من الأسماء، ولا يصح أن يقارن الشيء بنفسه، وإنما يقارن الشيء بغيره. كما لا يصح أن نجعل من دلالة التنوين في الاسم المنون، علة للمنع فيما لا ينون من الأسماء. والثالث : إن ذهابه إلى أن التنوين علامة الانفصال مردود "لأن الأمر لو كان كما ذكر، لنون الاسم الذي لا ينصرف، إذا كان يقبل الإضافة" (٣٠). ثم إننا نجد من العلل التي ذكرها السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، ما لا علاقة لها بدلالة التنوين، وهذا الأمر يعد من مكامن الخلل في رأيه، إذ كان من المنطقي أن يكون مرد العلل جميعها، في الأسماء التي لا تنون بتنوين الصرف، إلى عدم الحاجة فيها إلى علم الانفصال، لكننا وجدناه يرجع عدم تنوين ما يمنع من الصفات المختومة بالألف والنون إلى مضارعتها المثنى (٣١)، فما علاقة هذه المضارعة بعدم التنوين، الذي هو علم على الانفصال، لاسيما وهذه الصفات تضاف وتقطع عن الإضافة؟ وكذلك نجده يرجع علة المنع في صيغ منتهى الجموع إلى مشابهتها جمع المذكر السالم (٣٢)، وهذا الأمر لا علاقة له بدلالة التنوين على الانفصال، لأن هذه الصيغ تضاف، وتقطع عن الإضافة، شأنها في ذلك شأن جمع المذكر السالم. ثم إذا كان التنوين علمًا – كما يرى السهيلي (ت: ٥٨١هـ) – على الانفصال، فلماذا لا تنون الأسماء المشتقة (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة) حال كونها محلاة بـ(أل) ومقطوعة عن الإضافة، لأن هذه الأسماء تضاف وهي محلاة بـ(أل) إلى ما فيه (أل)، وتقطع عن إضافتها إليه، تقول: جاء الرجل الكريم الأب صباح اليوم (بإضافة الكريم إلى الأب). وتقول: جاء الرجل الكريم صباح

اليوم (من غير إضافة). فلو كان تنوين الصرف علمًا على الانفصال – كما يرى – فلماذا لا ينون (الكريم) في المثال الثاني، ليدل التنوين على انفصاله، وعدم إضافته؟

أما الأستاذ إبراهيم مصطفى فقد تأثر بالسهيلي (ت: ٥٨١هـ)، فانطلق من نفس منطلقه، ولم يختلف عنه سوى في أنه لم يلتفت إلى (يومئذ، وحينئذ) وإنما نظر في غيرها مما ينون من الأسماء، حال عدم تنوينها، فوجدها لا تنون، إلا إذا كانت نكرات، فقرر أن التنوين علم التنكير [٣٣]، وحاول أن يصل إلى علل المنع التي تدور في فلك التعريف، إلا أنه لم يستطع على ذلك، لأن رأيه في أن التنوين علم على التنكير، وأن علة المنع منه هي إفادة معنى التعريف، من خلال ما ذكره من العلل، لا ينطبق على الآتي: كثير من أعلام الذكور المنونة، أعلام الإناث من الناس، أعلام الأماكن والقبائل، العلم المزيد بالألف والنون، الصفات المختومة بالألف والنون، الصفات الموازنة لاسم التفضيل، مثنى وثلاث ورباع، المؤنث بالألف بنوعيها، صيغ منتهى الجموع [٣٤]. وهذا يعني أن رأيه لا ينطبق على جل الأسماء الممنوعة من التنوين.

ولم يسلم الأستاذ إبراهيم مصطفى مما وقع فيه سابقوه من الأخطاء، فقد خلط الأستاذ إبراهيم مصطفى – شأنه في ذلك شأن النحاة القدماء – بين الصرف والتنوين، فاستعمل الصرف قاصدًا به التنوين، وهذا أدى إلى خلطه بين تنوين الصرف، وبقية أقسام التنوين، مما جعله يذهب إلى أن تنوين الصرف علم التنكير، وذلك بعد أن نظر في حال الاسم المنون، فوجده لا يكون إلا نكرة.

المطلب الأول: تفسير ظاهرة التنوين في رأي الباحث:

تختص العربية من بين اللغات بالتنوين، ويختص الاسم فيها به من بين كلماتها، فما سر اختصاص الاسم بالتنوين، وهل التنوين فيه واحد، أم هو أقسام مختلفة، وإذا لم يكن واحدًا، فما هي أقسامه، ودلالاته، وخصائص كل قسم، وسيعرض الباحث رأيه في ذلك، وذلك على النحو الآتي:

أقسام التنوين ودلالاته وخصائص كل قسم:

لقد تتبع الباحث التنوين، في مختلف الأسماء في العربية، ووجد أنه ينقسم إلى ستة أقسام، ولكل قسم دلالته الخاصة به، وخصائصه التي تميزه عن غيره من الأقسام الأخرى، وذلك على النحو الآتي:

١- تنوين الصرف:

وهو التنوين الذي يلحق آخر الاسم المعرب إعرابًا أصليًا كاملا، حال تجرده من (أل) ومن الإضافة، وهذا التنوين هو علم الإعراب الأصلي الكامل فيما يدخل عليه، أي هو علم الصرف. ومن خصائصه أنه لا يكون إلا في آخر الكلمة، تاليًا علامة الإعراب الأصلية ضمًا، وفتحًا، وكسرًا، ومن

خصائصه – أيضًا – أن نونه تحرك بالكسر، عند الوصل، للتخلص من التقاء الساكنين. وأنه يسقط، وتسقط معه علامة الإعراب، عند الوقف، بسكون الوقف، ويسقط وحده عند الوقف، بالألف الناتجة عن إشباع الفتحة، إن كان الاسم منصوبًا، وغير مختوم بتاء التأنيث المربوطة. ويسمي القدامى تلك الألف ألف الإشباع، والباحث يرى أن تسمى ألف التفريق، إذ يرى أن وظيفتها هي التفريق بين الاسم الذي ينون بتنوين الصرف، والاسم الممنوع منه، وذلك لأن الاسم الممنوع من تنوين الصرف يوقف عليه في حالة الفتح بالسكون. يرجح هذا الأمر أن الصفات المؤنثة بالتاء كـــ(عالمة) لا يوقف عليها بإشباع الفتح، لأنها لا تحتاج إلى ألف التفريق هذه، فهي كلها تنون بتنوين الصرف. وقد اختير إشباع الفتح دون الضم والكسر، للدلالة على هذا التفريق، لأنه أخف منهما. ولأمن اللبس. فلو أشبع الكسر لالتبس الاسم حينها بالمضاف إلى ياء المتكلم، ولو أشبع الضم لالتبس المفرد بالجمع، وانتظر السامع إضافته. ومن خصائص تنوين الصرف – أيضًا – أنه يسقط في غير الوقف، لسبب معنوي، إذ يسقط من آخر ما ينون به من أعلام الذكور من الناس، حال وصفها بكلمة (ابن)، وذلك للتفريق بين الوصف والإخبار.

وقد يسأل سائل فيقول: إذا كان تنوين الصرف علمًا على الإعراب الأصلي الكامل، فما علم ذلك الإعراب في الأسماء المحلاة بـــ(أل) والمضافة، مما يعرب إعرابًا أصليًا كاملا؟ فالجواب أن (أل) هي علم ذلك الإعراب فيما دخلت عليه، واكتمل إعرابه بالحركات الأصلية الثلاث، وأن الإضافة هي علم ذلك الإعراب فيما أضيف، وهو معرب إعرابًا أصليًا كاملا.

ومما يرجح ما ذهب إليه الباحث من دلالة (أل) والإضافة وتنوين الصرف على الإعراب الأصلي الكامل، مما يرجح ذلك أن الأسماء المبنية لا تدخلها (أل)، ولا تضاف إضافة غير لازمة، ولا تنون. وأن ما أعرب من الأفعال محروم من هذه العلامات جميعها، لأنه لا يتقلب إلا بين الرفع والنصب فقط، شأنه في ذلك شأن ما لا ينصرف من الأسماء.

٢- تنوين التنكير:

وهو ذلك التنوين الذي يدل على التنكير، ويكون في الأعلام المعربة، إذا قصد إلى تنكيرها، سواء أكانت قبل ذلك مما ينون بتنوين الصرف، أم مما يمنع منه، كما يكون في الأعلام المبنية، كحذام، ورقاش، إذا قصد إلى تنكيرها، كما يكون في الأسماء المقصورة، حال تنكيرها، ويستدعي دخوله النكرة من الأسماء المقصورة حذف الألف من آخرها، نطقًا، لا رسمًا. وقد ذهب ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) إلى أن التنوين في الاسم المقصور هو تنوين الصرف [٣٥]، والباحث يرى أنه ليس كذلك، لأن تنوين الصرف لا يدخل إلا على الاسم المنصرف – أي الاسم المعرب إعرابًا أصليًا كاملا – حال تجرده من (أل) ومن الإضافة، إذ يلحق تنوين الصرف علامة الإعراب، والمقصور ليس مما يعرب ولا

مما لا يعرب، حتى يدخله تنوين الصرف، وعليه فإن التنوين فيه هو تنوين التنكير، وليس تنوين الصرف.

ومن خصائص تنوين التنكير أنه يدخل في آخر الكلمة، ويلحق علامة الإعراب، وذلك في العلم، حال القصد إلى تنكيره، سواء أكان قبل ذلك مما ينون بتنوين الصرف، أو مما يمنع منه، ويكون حينها بعد الضم، والفتح، والكسر. وفي هذه الحالة فقط يتقاطع تنوين التنكير مع تنوين الصرف، بل في هذه الحالة فقط يتقاطع تنوينان من أقسام التنوين الستة. ورغم ذلك يبقى هذا التنوين دالا على التنكير فقط، ولا يدل على الصرف، والدليل على ذلك أنه لا يوقف على العلم المنون بتنوين التنكير في حالة النصب بإشباع الفتحة، أي: بألف التفريق، كما هو شأن المنون بتنوين الصرف، وإنما يوقف على ذلك بالسكون، وذلك تمييزًا لتنوين التنكير من تنوين الصرف. ومن خصائصه – أيضًا – أنه يدخل في الحرف الذي قبل الآخر، ويؤدي دخوله إلى حذف ما كان آخرًا، وذلك في الأسماء المقصورة، حال القصد إلى تنكيرها، وحينها لا يكون هذا التنوين إلا بعد الفتح فقط، الذي ليس بعلامة إعراب، ولا يسقط التنوين في هذه الحالة بالوقف.

٣- تنوين القطع عن الإضافة:

وهذا التنوين يكون في مثل قاضٍ، وجوارٍ (جمع جارية) وكلمة (معًا). وهو علم في الاسم الذي يدخل عليه على أنه مقطوع عن الإضافة. فليس التنوين في قاضٍ وجوارٍ، وما شابههما مما يعرف بـــ(الأسماء المنقوصة) كـــ(ساعٍ، وراعٍ، ورامٍ.. إلخ) عوضًا – كما يقول القدامى – عن الياء، أو عن الحركة، كما يرى الزجاج (ت: ٣١٠هـــ) [٣٦]، بل هو تنوين القطع عن الإضافة، وذلك لأن الاسم المنقوص المجرد من (أل) تبقى ياؤه في حال إضافته، فلو لم ينون هذا الاسم، وبقيت الياء في حال عدم الإضافة، كما في قولك: جاء قاضي، ورأيت قاضي. لانتظر السامع منك ذكر المضاف إليه، ولقال لك مستفسرًا: قاضي ماذا؟ وحتى لو وصفت، في حالتي الرفع والجر، وقلت: جاء قاضي عدل، أو مررت بقاضي عادل. لتوهم السامع إضافة قاضي إلى عدل، وعادل. لأن القاضي إما أن يكون قاضي عدل أو جور، ولأن (عادل) مما يسمى به الإنسان، وإن كان في الأصل وصفًا، وحينها قد يتوهم إضافة (قاضي) إلى شخص اسمه عادل. ولهذا احتاج الاسم المنقوص عند عدم إضافته إلى علامة، تدل على عدم إضافته، فكان هذا التنوين هو علامة ذلك، ومن أجل طلب الخفة حذف لأجله الياء، ونون ما قبله بعد الكسر، الذي اقتضاه الياء قبل حذفه، في حالة وقوعه في موقع رفع أوجر، فالتنوين – هنا – هو سبب حذف الياء، فكيف يكون سبب الحذف عوضًا عن المحذوف؟! وأما في حالة النصب فتبقى الياء، وينون بتنوين القطع عن الإضافة بعد علامة نصبه، وهي الفتحة. هذا فيما يخص الاسم المنقوص، وأما التنوين في (معًا) فهو – كذلك – تنوين القطع عن الإضافة، وذلك لأن (مع) تستخدم

في الغالب مضافة، فاحتاجت إلى علامة على قطعها عن الإضافة، عند استخدامها كذلك، فكان التنوين فيها هو علمًا على ذلك. ومن خصائص تنوين القطع عن الإضافة أنه يكون بعد الكسر، الذي ليس بعلامة إعراب، وحينها لا يحذف – في الغالب – عند الوقف، وأنه يكون بعد فتحة الإعراب، وذلك في الاسم المنقوص الواقع في موقع النصب، وفي (معًا) ويسقط بإشباع الفتح في الاسم المنقوص، عند الوقف، لأن الإشباع يغني عنه في الدلالة على عدم الإضافة، في حين يبقى، ولا يسقط عند الوقف في (معًا) ومن خصائصه – أيضًا – أنه لا يدخل إلا على الأسماء، التي لا تعرب إلا إعرابًا منقوصًا، وهي الأسماء المنقوصة، وكلمة (مع).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن النون في المثنى وجمع المذكر السالم تقابل هذا القسم من أقسام التنوين، فثبوتها فيهما علم على قطعهما عن الإضافة، وذلك لأنهما يضافان وهما محليان بـــ(أل) فاحتاجا إلى علم القطع عن الإضافة، فكانت النون فيهما علمًا على ذلك، كما كان التنوين في الاسم المنقوص، وكلمة (معًا) علمًا على ذلك. فهي مثله تحذف عند الإضافة، وتعود عند القطع عن الإضافة. وهنا قد يقول قائل: إذا كانت النون في المثنى والجمع تقابل التنوين في (قاضٍ، ومعًا) فلم تجتمع مع (أل) نحو: المعلمان والمعلمون؟ في حين لا يجتمع التنوين معها؟ فأقول: إن اجتماع النون في ذلك مع (أل) أمر لا بد منه، وفيه تكمن أهمية النون، بل ما جيء بها إلا من أجل هذا الاجتماع، وذلك لأن المثنى والجمع المذكر السالم يضافان وهما محليان بـــ(أل) كما يضافان وهما مجردان منها، وحينها تحذف النون، فإن قطعا عن الإضافة، عادت النون إليهما، للدلالة على قطعهما عن الإضافة، سواء أكانا محليين ب(أل) أو مجردين منها.

٤- تنوين القطع عن الصفة:

وهذا التنوين لا يكون إلا في أعلام الذكور، المخبر عنها بكلمة (ابن)، إذ المعروف أن ما يوصف منها بكلمة (ابن) لا ينون، سواء أكان قبل الوصف بها مما ينون بتنوين الصرف، أو مما يمنع منه. فإن أخبر عنها بكلمة (ابن) نونت جميعها، تقول: محمدٌ ابن علي، وأحمدٌ ابن علي. فهذا التنوين هو علم في العلم على قطعه عن الصفة، ودالٌّ على أن ما كثر استعماله وصفًا للعلم، ليس بوصف، وإنما هو خبر. ومن خصائص تنوين القطع عن الصفة أنه لا يكون إلا بعد ضم أو فتح، ولا يكون بعد كسر، وأنه مقتصر على أعلام الذكور من الناس، عندما يخبر عنها بكلمة (ابن). وأما أعلام الإناث فلا يدخلها هذا التنوين، وذلك لوضوح الفرق بين الوصف والخبر بعدها، فللوصف كلمة (بنت) وللخبر (ابنة) مؤنث (ابن)، فإذا أردت الوصف، قلت: هذه عائشة بنت أبي بكر. وإن أردت الإخبار، قلت: عائشة ابنة أبي بكر. وهنا نعرف سبب عودة الألف لكلمة (ابن)، المخبر بها عن العلم المذكر،

وحذفها منها إذا وقعت صفة، فـــ(ابن) المخبر بها مذكر (ابنة) التي تشاركها في الإخبار، في حين أن (ابن) الصفة مذكر (بنت) التي تشاركها في أداء معنى الوصف، ولا ألف فيها.

٥- تنوين التعميم:

وهذا التنوين هو الذي يدخل على صه، ومه، وإيه، وأف، مما يعرف لدى النحاة القدامى باسم الفعل، ولدى الدكتور تمام حسان بخالفة الإحالة [٣٧]. فهذا التنوين هو علم فيما دخل عليه على معنى التعميم.

فـــ(صه) مبني على السكون، إلا أن التنوين يدخله للدلالة على عموم الطلب، "فـــ (صهٍ) بمعنى اسكت - منونًا - يراد به طلب السكوت عن كل الكلام. و(صه) مجردًا من التنوين معناه اسكت عن هذا الموضوع الخاص المعروف لنا، مع جواز التكلم في غيره" [٣٨]. "فلهذا التنوين معنًى وظيفي هو التعميم وعدم التعيين... وعلى ذلك يكون معنى (صهٍ) أمسك عن أي نوع من أنواع الكلام تحاوله، فإذا أردت كلامًا معينًا أسكنت الهاء في الوصل" [٣٩]. وما قيل في (صه) ينطبق على (مهْ، وإيهْ، وأفْ). فـــ(مهْ) من غير تنوين بمعنى كف عن هذا الشيء، و(مهٍ) منونة بمعنى كف عن كل شيء، و(إيهْ) من غير تنوين بمعنى زدنا من الحديث في الموضوع المعهود، و(إيهٍ) منونة بمعنى زدنا من حديثك في أي موضوع، و(أفْ) من غير تنوين بمعنى أتضجر من شيء محدد ومعين، و(أفٍّ) منونة بمعنى أتضجر من كل ما في المتضجر منه من أشياء. فهذه الكلمات كلها مبنية على السكون، وهي حينها تفيد معنى خاصًا، فإن أريد بها معنى العموم نونت. وإن لم يرد بها ذلك بقيت على حالها ساكنة الآخر. وليس التنوين فيها تنوين التنكير، أو تنوين الوصل، كما يرى القدامى [٤٠]. وليس التعميم – هنا – مرادفًا للتنكير، لأن التعميم ضد التعيين، وأما التنكير فهو ضد التعريف.

ومن خصائص تنوين التعميم أنه لا يدخل إلا على المبني على السكون من أسماء الأفعال - وفقًا للقدامى – وأنه يقتصر دخوله على صه، ومه، وإيه، وأف. وأنه يزول من هذه الكلمات إذا لم يقصد بها معنى التعميم، فتعود حينه إلى البناء على السكون، ومن خصائص هذا التنوين – أيضًا – أنه لا يكون إلا بعد كسر .

٦- تنوين العوض عن الجملة:

وهذا التنوين هو الذي يدخل على (إذ) المسبوقة بـــ(يوم، أو حين، أو وقت، أو عند) والملتصقة بها رسمًا (يومئذٍ، حينئذٍ، وقتئذٍ، عندئذٍ) والذي يدخل على (إذا) الظرفية الدالة على الاستقبال، كما في قولك: إذًا أكرمك. لمن قال لك: سآتي إلى منزلك غدًا. فهذا التنوين هو تنوين العوض عن الجملة التي تضاف إليها (إذ، وإذا) بعد حذفها، إيجازًا، لدلالة السياق عليها، وقيام التنوين مقامها. فهذا التنوين علم في الاسم على حذف الجملة التي أضيف إليها، ودال على معناها. ومن

خصائص هذا التنوين أنه لا يكون إلا بعد كسرٍ، أو فتح، ولا يحذف عند الوقف، ومن خصائصه أنه لا يلحق إلا الاسم المبني، ولا يكون إلا عوضًا عن جملة، وأنه يؤدي المعنى نفسه الذي تؤديه الجملة المحذوفة، ولذلك سمي تنوين العوض.

هذه هي أقسام التنوين في رأي الباحث، ولا يوجد في رأيه قسم آخر، فأما تنوين (كل) و(بعض)، فهو تنوين صرف، وليس تنوين عوض، لأنه لا يدل على معنى المحذوف، إن كان هناك من محذوف بعدهما، لأنك تقول مخاطبًا: كلكم ناجح، وبعضكم ناجح. بإضافة (كل، وبعض) إلى ضمير المخاطبين. وتقول: كلٌ منكم ناجح، وبعضٌ منكم ناجح. بقطعهما عن الإضافة، من غير حذف شيء بعدهما. فإن قيل: إن في قولك: كلٌ منكم ناجح، محذوفًا، والتقدير: كل طالب، أو كل واحد منكم ناجح، فإن التنوين في (كل) لا يدل على المحذوف، ولا يؤدي معناه، ثم إن تقدير المحذوف هنا، لا يستقيم مع (بعض) لفساد المعنى. هذا فضلا عن أن (كل، وبعض) معربتان، إعرابًا أصليًا كاملا، وإذا أضيفتا لا تنونان، وإذا نونتا لا تضافان، وكل منهما يجوز أن تدخله (أل) فلا ينون، ولا يضاف [٤١]. وهذه هي خصائص الاسم الذي يدخله تنوين الصرف. وعليه فإن التنوين فيهما هو تنوين الصرف.

وأما تنوين جمع المؤنث السالم، وهو ما سماه القدامى بتنوين المقابلة، فهو تنوين صرف، وقديمًا حكى الرضي (ت: ٦٨٦هـ) أن الربعي (ت: ٤٢٠هـ) والزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) يريان "أن التنوين في نحو (مسلمات) للصرف" [٤٢]. وقد نقص إعراب هذا الجمع مع وجود تنوين الصرف، بعدم فتحه في حال النصب، "إجراءً له مجرى أصله، أعني جمع المذكر السالم" [٤٣]، الذي لا تدخله علامة النصب الفرعية، وهي الألف، فهو من باب حمل النظير على النظير، ثم إن الإعراب الناقص، الذي ينقص بسبب فقدان الاسم تنوين الصرف، هو ما نقص منه الجر، وليس ما نقص منه النصب، أي: هو الذي يخلو من الكسر، وليس من الفتح.

سبب اختصاص الاسم بالتنوين وحرمان الفعل منه:

لم ينون الاسم، ويختص بالتنوين من دون الفعل، بسبب خفته المزعومة، ولم يحرم الفعل منه، بسبب ثقله المزعوم، وإنما اختص الاسم – في رأي الباحث – بالتنوين، لاختصاصه بدلالات التنوين جميعها، وحرم الفعل منه، لحرمانه من دلالاته جميعها، فتنوين الصرف علم على الإعراب الأصلي الكامل، ضمًا، وفتحًا، وكسرًا، ولا يعرب إعرابًا أصليًا كاملا إلا الاسم، أما الفعل فإن ما يعرب منه، لا يعرب من حيث الإعراب الأصلي، إلا إعرابًا ناقصًا، فلا يتقلب إلا بين الضم والفتح فقط. وتنوين التنكير علم على التنكير، ولا ينكر ويعرف إلا الاسم، أما الفعل فليس من خصائصه التعريف والتنكير. وتنوين القطع عن الإضافة علم على القطع عن الإضافة، ولا يضاف ويقطع عن الإضافة إلا الاسم، أما الفعل فلا يضاف البتة. وتنوين القطع عن الصفة علم على القطع عن الصفة، ولا يوصف

إلا الاسم، أما الفعل فلا يوصف أصلا حتى يقطع عن الصفة. وتنوين التعميم علم على تعيين المعنى، ولا يعمم ويعين معناه إلا الاسم، أما الفعل فهو – في ذاته – لا يعمم ولا يعين، وتنوين العوض عن الجملة علم على الجملة المضاف إليها الاسم بعد حذفها، ولا يضاف إلى جملة تحذف بعده إلا الاسم (٤٤).

فلا شبه – إذًا – بين الاسم الممنوع من تنوين الصرف والفعل، لأن الثقل ليس هو السبب في عدم تنوين الفعل، وعليه فالأحرى أن لا يكون هو السبب في منع ما يمنع من الأسماء من تنوين الصرف.

تعاقب (أل) والإضافة، والتنوين، وسبب عدم اجتماع اثنتين منها في اسم واحد:

أولا: سبب عدم اجتماع التنوين مع (أل) والإضافة:

ومن هنا نعرف السبب في عدم اجتماع التنوين مع (أل) ومع الإضافة في الاسم الواحد، وذلك لأن التنوين إما أن يكون تنوين الصرف، فيكون علمًا على الإعراب الأصلي الكامل، فلا يجتمع مع واحدة من العلامتين الأخريين (أل والإضافة) لأنهما يدلان على المعنى ذاته، ولا تجتمع علامتان في الاسم ومعناهما واحد. وإما أن يكون التنوين تنوين التنكير، فلا يجتمع مع (أل) لدلالتها على التعريف، ولا يجتمع مع الإضافة لأنها من وسائل التعريف، والتعريف نقيض التنكير، ولا يمكن أن يجتمع النقيضان، فيكون الاسم نكرة ومعرفة في آن واحد. وإما أن يكون التنوين تنوين القطع عن الإضافة، فلا يجتمع مع الإضافة، لأنها نقيض ما يدل عليه، ولا مع (أل) لأن الاسم المضاف لا يكون إلا مجردًا من (أل)، وحينما يقطع عن الإضافة، ويدخله علم ذلك القطع، وهو تنوين القطع عن الإضافة، لا يكون – أيضًا – إلا مجردًا من (أل). وإما أن يكون التنوين تنوين القطع عن الصفة، وحينها لا يكون إلا في العلم المخبر عنه بكلمة (ابن) فلا يجتمع مع (أل)، لأن العلم المخبر عنه معرفة. ولا يجتمع مع الإضافة، لدلالة الإضافة في هذا الموضع على ما يدل عليه التنوين، فلك أن تقول مخبرًا: محمدٌ ابن علي. أو محمدُ اليمن ابن علي. فإضافة محمد إلى اليمن في المثال الثاني، تدل على ما يدل عليه التنوين في المثال الأول، وهو القطع عن الصفة. وإما أن يكون التنوين تنوين التعميم، فلا يجتمع مع (أل) لأنها تفيد التعريف، ولا مع الإضافة، لأنها إن لم تفد التعريف فهي تفيد التخصيص، والتخصيص نقيض التعميم، ولا يمكن أن يجتمع النقيضان. وإما أن يكون التنوين في الاسم تنوين العوض عن الجملة التي أضيف إليها بعد حذفها لفظًا، وحينها لا يكون إلا في الاسم المبني، الذي لا تدخله (أل) أصلا.

ثانيًا: سبب عدم اجتماع (أل) مع الإضافة:

ومن هنا – أيضًا – نعرف السبب في عدم اجتماع (أل) والإضافة، فإنهما لا يجتمعان، لاشتراكهما في الدلالة على التعريف، والإعراب الأصلي الكامل، ولا تجتمع علامتان في الاسم

ومدلولهما واحد. وأما اجتماع (أل) والإضافة في مثل قولك: الضارب الرجل – بإضافة الضارب إلى الرجل – فلأن (أل) هنا موصولة وليست للتعريف، و(أل) الموصولة "لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم" (٤٥). فـــ(الضارب الرجل) في معنى: الذي يضرب الرجل. فلم تجتمع – إذًا – علامتا التعريف في هذا الاسم. هذا فيما يخص دلالة (أل) والإضافة على التعريف. وأما ما يخص دلالتهما على الإعراب الأصلي الكامل، فقد اجتمعتا – هنا – لأن (الضارب) في معنى الاسم الموصول والفعل معًا، والاسم الموصول من الأسماء المبنية، وأما الفعل فالأصل فيه البناء، فلما كان الاسم في معنى المبني وما أصله البناء، اجتمعت فيه علامتان من علامات الإعراب الكامل، إبعادًا له عن شبه المبني وما أصله البناء، وتقوية لدلالة ذلك الإعراب فيه.

المطلب الثاني: تنوين الصرف وعلل المنع منه:

سبق أن عرفنا أن الصرف في رأي الباحث، هو الإعراب الأصلي الكامل، وسبق أن عرفنا أن تنوين الصرف هو أحد أقسام التنوين في العربية، وأنه يدل على الإعراب الأصلي الكامل، غير أن هناك من الأسماء المعربة ما لا يدخلها هذا التنوين، وتمنع منه، فما هي علل المنع فيها منه؟ قبل أن يجيب الباحث بذكر تلك العلل، يستحسن أن يبدأ ببيان أقسام الاسم من حيث تنوين الصرف، وبيان خصائص ما ينون به، وما لا ينون به، ليسهل عليه بعد ذلك الوصول إلى علل المنع، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أقسام الاسم من حيث تنوين الصرف:

ينقسم الاسم من حيث تنوين الصرف على الأقسام الآتية:

١- اسم لا يدخله تنوين الصرف البتة: وهو كل اسم مبني بناءً ثابتًا (الضمير، الاسم الموصول، اسم الإشارة، اسم الشرط، اسم الاستفهام، اسم الفعل، الظرف غير المتصرف،) (٤٦). بل إن هذه الأسماء لا يدخلها التنوين بأقسامه جميعها. باستثناء (إذا) و(إذ) الملتصقة رسمًا بـــ(حين، ويوم، ووقت، وعند) فإنه يدخلهما تنوين العوض عن الجملة التي يضافان إليها عند حذفها، وباستثناء بعض أسماء الأفعال، التي يدخلها تنوين التعميم. فهذه الأسماء جميعها لا يدخلها تنوين الصرف، لأنها ليست معربة، ولا يدخلها تنوين التنكير، لأنها لا تنكر، ولا يدخلها تنوين القطع عن الصفة، لأنه مختص فقط بالأعلام المخبر عنها بكلمة (ابن). ولا يدخلها تنوين القطع عن الإضافة، لأن ما أضيف منها – وهي الظروف غير المتصرفة – فإضافته لازمة، لا ينفك عنها، وأما ما عدا الظروف من الأسماء المبنية، فلا يضاف البتة.

٢- اسم يدخله تنوين الصرف: وهو كل اسم معرب إعرابًا أصليًا كاملا، حال كونه مجردًا من (أل) ومن الإضافة، وغير موقوف عليه.

٣- اسم يمنع من تنوين الصرف: وهو كل اسم معرب إعرابًا أصليًا ناقصًا، ضمًا وفتحًا فقط، ولا يكون إلا مجردًا من (أل) ومن الإضافة، وغير موقوف عليه.

٤- اسم ليس مما يدخله تنوين الصرف ولا مما يمنع منه: وهذا هو الاسم المعرف بـــ(أل)، والمضاف، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء المقصورة. الجدير بالذكر - هنا - أن ابن جني (ت: ٣٩٢هـــ) كان يرى أن المحلى بـــ(أل)، والمضاف، والمثنى، والجمع على حده، قسم محايد، إذ يقول في "باب الحكم يقف بين الحكمين:... ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة، نحو: الرجل وغلامك، وصاحب الرجل. فهذه الأسماء كلها، وما كان نحوها، لا منصرفة، ولا غير منصرفة، وذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة، ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف، فإذا لم يوجد فيه، كان عدمه منه أمارة لكونه غير منصرف، كأحمد، وعمر، وإبراهيم، ونحو ذلك. وكذلك التثنية والجمع على حدها، نحو الزيدان والعمرين والمحمدون، وليس شيء من ذلك منصرفًا ولا غير منصرف، معرفة كان أو نكرة، من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينون مثلها، فإذا لم يوجد فيها التنوين، كان ذهابه عنها أمارة لترك صرفها" [٤٧].

خصائص الأسماء التي لا يدخلها تنوين الصرف البتة (الأسماء المبنية بناءً ثابتًا):

تشترك هذه الأسماء في كونها ليست ذات أصول اشتقاقية، وليست متصرفة، ولا تدخل عليها (أل)، وليس من بينها ما يستخدم مضافًا تارة، وغير مضاف تارة أخرى، أي ليس من بينها ما يضاف إضافة غير لازمة، وهذه الخصيصة الأخيرة هي سبب بنائها، وعليه فإن سبب إعراب ما يعرب من الأسماء، هو أنها تضاف إضافة غير لازمة، أي تضاف تارة، ولا تضاف تارة أخرى، والدليل على ذلك أن (أيّ) تشارك الأسماء المبنية في الخصائص الأخرى جميعها، ولا تفارقها إلا في أنها تضاف وتقطع عن الإضافة. فهي معربة لأنها تضاف وتقطع عن الإضافة، وهي منونة لأنها معربة إعرابًا أصليًا كاملا. وهذا هو ما يؤكد أن تنوين الصرف علم على الإعراب الكامل بالعلامات الأصلية الثلاث، وأنه تالٍ له، ولهذا فكل منون بتنوين الصرف معرب، وليس كل معرب منون بتنوين الصرف. وهكذا تكون (أي) هي التي منحت الباحث الوصول إلى سبب الإعراب، وسبب التنوين، ومن ثم الوصول إلى دلالات كل منهما، والوصول كذلك إلى سبب البناء، وأسباب المنع من تنوين الصرف.

خصائص الأسماء التي يدخلها تنوين الصرف:

تنقسم هذه الأسماء على أربعة أقسام، وهي: أسماء مفردة، وصفات مفردة، وأسماء مجموعة جمع تكسير، وصفات مجموعة جمع تكسير، أو جمع مؤنث سالمًا. ولكل قسم خصائصه، وبيان ذلك على النحو الآتي:

١- الأسماء المفردة:

هي أسماء الأحداث (المصدر بنوعيه، واسم المصدر) وأسماء المعاني كالشجاعة، والفضيلة، والأخلاق.. إلخ، وأسماء الموجودات (باستثناء أعلام الناس الممنوعة من تنوين الصرف، وأسماء الأماكن والقبائل والبلدان) واسم المرة، واسم الهيئة، واسم الآلة، واسم الزمان، واسم المكان. ومن خصائص هذه الأسماء أن ما كان منها مذكرًا لا يؤنث، وما كان منها مؤنثًا لا يذكر، وأن المؤنث اللفظي منها لا يؤنث إلا بالتاء، وأن المؤنث المعنوي يكون في الغالب على ثلاثة أحرف، ساكن الوسط (نار، عين، شمس، قدر، ساق، رجل، أذن، أنف، بطن، دار، روح، نفس..إلخ) ومن خصائصها أن (أل) تدخل عليها، فتعرف، وتنكر بتجردها منها.

٢- الصفات المفردة:

هي كل اسم مشتق، باستثناء اسم التفضيل، الذي يؤنث بغير التاء، وما وازنه من أسماء الألوان، إذا استخدمت صفات، وتلك هي: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة (عاقل، مسرور، حذر، كريم، غلطان.. إلخ) وأهم خصائص هذه الصفات أنها تؤنث بإلحاق التاء في آخرها، ولا تؤنث بغيره (عاقلة، مسرورة، حذرة، كريمة، غلطانة) وأن منها ما يستخدم للمؤنث والمذكر على السواء، نحو عجوز، قتيل..إلخ. وأن منها ما يختص به المؤنث من دون المذكر، فيستغني عن علامة التأنيث، نحو طالق، حائض..إلخ. وأن التاء قد تلحق بعضها، ليس للدلالة على التأنيث، وإنما زيادة في المبالغة، نحو نسَّابة، وعلامة.. إلخ.

٣- الأسماء المجموعة جمع تكسير:

الأسماء المجموعة جمع تكسير كلها منونة بتنوين الصرف، ما عدا ما جاء منها على صيغ منتهى الجموع، وكلمة (أشياء).

ومن خصائص هذه الأسماء، أن ما ختم منها بالهمزة لا تكون الهمزة فيه إلا أصلية، أو منقلبة عن أصل، وليست زائدة، نحو: أعباء، أنباء، أضواء، أرجاء، أفياء، أسماء، أجواء، أهواء، أشلاء، أنحاء، أحياء (جمع حي الدال على المكان). وأنها جميعها ذات صيغ سماعية وليست قياسية، وهذا هو سبب كثرة صيغ جموع التكسير، وهاتان الخصيصتان، هما أهم خصائص هذه الأسماء. ومن خصائصها أن منها ما يجمع جمع مؤنث سالمًا، نحو: رجال ورجالات، وأن منها ما له صيغتان، إحداهما للقلة، والأخرى للكثرة، نحو: أسياف وسيوف.

٤- الصفات المجموعة:

وهي على قسمين، الأول ما جمع منها جمع مؤنث سالمًا، بإلحاق المفرد ألفًا وتاءً مفتوحة، وهذه هي صفة هذا الجمع. والثاني ما جمع منها جمع تكسير (باستثناء صيغ منتهى الجموع، وما ختم بالهمزة

الزائدة) نحو: أكفاء، وأبرياء، وأنبياء، وأنقياء، وأسخياء، وأسوياء، وأغبياء وأدعياء، وأتقياء، وأوصياء، وأحياء (جمع حي من الحياة) وقضاة، وعمال، وطلاب، وبررة، وكتّاب، وطلبة.. إلخ. والذي يعنينا من هذه الصفات المجموعة، هو ما ختم منها بالهمزة، لأنه لا يمنع من الصفات المجموعة من تنوين الصرف إلا ما يضارعها، أي ما هو مختوم بالهمزة. أما ما جاء من الصفات على صيغ منتهى الجموع، فلا مضارعة بينها وهذه الصفات. وأهم خصائص هذه الصفات المجموعة، أن الهمزة فيها لا تكون إلا أصلية، كما في أكفاء، وأبرياء، وأنبياء، وأنقياء، وأسخياء، وأسوياء، وأغبياء. أو منقلبة عن أصل، كما في أدعياء، وأتقياء، وأوصياء، وأحياء. وأما باقي الصفات غير المختومة بالهمزة، فأهم خصائصها أن صيغها سماعية، وليست قياسية، وأن منها ما يختم بالتاء للمبالغة، نحو: بررة، أو للدلالة على الجنسين، نحو: طلبة.

علل المنع في الأسماء الممنوعة من تنوين الصرف:

أولا: أعلام الناس:

الأعلام كلها ليست معارف ولا هي نكرات، وإنما هي وسط بين هذا وذاك. فهي ليست معارف لاشتراك الناس فيها، ولأنها تخصص بالوصف بـــ(ابن، أو بنت) ولأنها تضاف، وإن كانت إضافتها قليلة. كما أنها ليست نكرات، لأنها لا تدخلها (أل) التعريف أصلا حتى تنكر بالتجرد منها، ولأنها تدل على مسماها من غير تخصيص بوصف أو بإضافة [٤٨]. فهي في هذا كله تقع بين الأسماء التي لا يدخلها التنوين البتة، والأسماء التي تنون بتنوين الصرف، غير أنها تقترب من الأخيرة في كونها تضاف – وإن كان ذلك قليلا – وتقطع عن الإضافة، أي: تضاف إضافة غير لازمة، ولهذا السبب أعربت، والإعراب الأصلي الكامل يستدعي التنوين، فالأصل فيها جميعها أن تنون بتنوين الصرف، أي بتنوين الإعراب الأصلي الكامل، إلا أن منها ما يغاير الأسماء المنونة بذاك التنوين في خصائص أخرى، فيزيد بعدها عنها، فتمنع لأجل ذلك من تنوين الصرف، ومن ثم ينقص إعرابها، فلا تجري إلا من الضم إلى الفتح، لفقدها علامة الإعراب الأصلي الكامل، وهو تنوين الصرف. وبهذا نعرف لماذا ينون بعضها بتنوين الصرف، ويمنع بعضها الآخر. وإليك – أيها القارئ الكريم – بيان علل منع ما يمنع منها من تنوين الصرف، وذلك على النحو الآتي:

١- المغايرة في الوزن:

الأعلام التي غايرت في أوزانها ما ينون بتنوين الصرف من الأسماء تمنع من ذلك التنوين بسبب تلك المغايرة، كـــ(يزيد، وأحمد، وعمر، وقابوس.. إلخ) وكالأعلام الأعجمية ذات الأصول المستخدمة في العربية، كقارون مثلا، فهذا العلم الأعجمي على وزن لا تعرفه العربية، إلا أنها تعرف

(قرن). وهنا نعرف أن ما كان من الأعلام العربية على وزن ما ينون، كـــ(عمرو، وزيد، وكريم، ومكرم، وقاسم.. إلخ) فإنه ينون مثله.

٢- المغايرة في الأصل:

وهذا لا يكون إلا في الأعلام الأعجمية، التي جاءت على أوزان ما ينون من الأسماء العربية، وذلك مثل: إلياس، وإدريس، وإسحاق. فهذه الأعلام على التوالي موازنة لـــ(إسلام، قطمير، إكرام) إلا أنها لم تنون مثلها وذلك لأنها ليست ذات أصول عربية، وإنما هي أعجمية نقلت إلى العربية أعلامًا. وقد يقول قائل: في العربية الفعل أسحق، بمعنى أبعد أو ارتفع، ومصدره إسحاق، تقول: أسحق الضرع، بمعنى ارتفع لبنه، أو ذهب لبنه [٤٩]. فالجواب أن (إسحاق) العلم، منقول إلى العربية علمًا، وليس هو مصدر أسحق، لأنه لو كان مصدر أسحق، لدخله تنوين الصرف، لأنه عربي.

٣- المغايرة في الأصل والوزن معًا:

وهذا - أيضًا - لا يكون إلا في الأعلام الأعجمية، كـــ(إبراهيم، وإسماعيل، ويوسف، ويونس). فالمغايرة في الأصل وفي الوزن لما ينون من الأسماء في العربية اجتمعتا في هذه الأعلام جميعها. فالأول والثاني ليسا على أوزان العربية، والثالث والرابع على وزن الفعل في العربية.

وهنا يمكن لنا أن نصل إلى معرفة سبب تنوين هود، ولوط، ونوح، "من الألفاظ الأعجمية، التي لم تستعمل نكرات قبل ذلك في العربية، فالتنوين فيها لمكان المشابهة بالألفاظ النكرات، كعود، وسور، وجوع، وكوع، وبوع... وأنت تعرف ما للمشابهة من قوة، في إعطاء النظير حكم النظير" [٥٠]، وذلك لأنها على أوزان ما ينون في العربية، مما سلف ذكره، فضلا عن أن أصولها مستخدمة في العربية (هاد، لاط، ناح).

٤- المغايرة في التأنيث:

ينقسم العلم الممنوع من تنوين الصرف من حيث التأنيث على الآتي:

١- المؤنث لفظًا المذكر معنًى: وذلك كـــ(حمزة، وطلحة، وأسامة.. إلخ). فهذه الأعلام تغاير الأسماء المنونة بتنوين الصرف، وتلك المغايرة واضحة، إذ ليس من بين ما ينون من الأسماء ما يدل على مذكر، وهو مؤنث لفظا، لأن "الأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر" [٥١]. فلما غايرت هذه الأعلام الأسماء المنونة في هذا الأمر، وفارقتها فيه، منعت من تنوين الصرف، بسبب ذلك.

٢- المؤنث لفظا ومعنًى: وينقسم على قسمين:

الأول: المؤنث بالتاء: وذلك كـــ(فاطمة، وعائشة، وجميلة.. إلخ). فهذه الأعلام تغاير الأسماء المنونة في الآتي:

أ- التاء في الأعلام لم تعد علامة للتأنيث، كما كانت في الأصل المنون، لأن "تأنيث المرأة إنما هو لذاتها، لا للعلامة التي في اسمها" (٥٢).

ب- التاء في الأعلام لازمة، وذلك لفقدانها معنى التأنيث، الذي كانت تدل عليه في ما ينون، إذ لا تحذف في الأعلام إلا في الترخيم، وذلك "لأن العلمية تحظر النقص والزيادة" (٥٣)، لأن التسمية باللفظ وضع له، وكل حرف وضعت عليه الكلمة لا ينفك عنها، ولا يجوز سقوطه (٥٤). فلما غايرت الأعلام المؤنثة لفظًا ومعنًى ما ينون بتنوين الصرف من الأسماء في هذه الخصائص، منعت من تنوين الصرف.

الثاني: المؤنث بالهمزة: كـــ(علياء، هيفاء، شيماء.. إلخ) فقد منعت هذه الأعلام من تنوين الصرف، لأنها مؤنثة بما لا يؤنث به الاسم المنون به، إذ لا يؤنث الاسم المنون بتنوين الصرف إلا بالتاء. وهنا نستغني عن ذكر الأعلام المؤنثة بالألف المقصورة، لأنها ليست - كما ذكر سابقًا - مما يدخله تنوين الصرف ولا مما يمنع منه.

٣- المؤنث معنى لا لفظًا:

أما الأعلام المؤنثة معنويًا، فتمنع من تنوين الصرف إن كانت رباعية فصاعدًا، كـــ(زينب وسعاد، وسجاح.. إلخ) وذلك لأن ما ينون بتنوين الصرف، مما يشابهها من الأسماء المؤنثة مجازًا بغير علامة تأنيث، لا يكون - غالبًا - إلا ثلاثيًا ساكن الوسط (نار، عين، شمس، قدر، ساق، رجْل، أذن، أنف، بطن، دار، روح، نفس..إلخ) وهنا نعرف سر تنوين هند، ودعد، ونور، وما شابهها من أعلام الإناث، وذلك لموافقتها ما ينون بتنوين الصرف، مما هو مؤنث معنويًا من الأسماء، فهي ثلاثية ساكنة الوسط مثلها. وقد يقول قائل: فماذا تقول في سبيل، وذراع، وطريق، وما شابهها؟ فالجواب: إن هذه الأسماء لا تختص بالمؤنث، فهي تؤنث وتذكر، تقول: هذه ذراع، وهذا ذراع. وهذه سبيل، وهذا سبيل. وهذه طريق، وهذا طريق. ولهذا يمنع العلم المؤنث تأنيثًا معنويًّا من تنوين الصرف، إن كان رباعيًا فصاعدًا، وذلك لاختصاصه بالتأنيث، فضلا عن كونه مغايرًا للمؤنث المعنوي المنون بتنوين الصرف، في كونه رباعيًا، والآخر ثلاثي، ساكن الوسط.

٥- المغايرة في البنية:

ويختص بهذه المغايرة العلم المركب تركيبًا مزجيًا، فالأسماء التي يدخلها تنوين الصرف لا تكون إلا مفردة، فلما غايرها هذا العلم، منع من تنوين الصرف.

٦- المغايرة بزيادة الألف والنون:

إذا نظرنا في الأسماء المنونة بتنوين الصرف، مما ختم بألف ونون، وجدنا أن الألف والنون فيها إما مزيدتان، كـــ(طغيان، قرآن، فرقان.. إلخ) وإما أن تكون الألف وحدها هي المزيدة والنون أصلية، وذلك مثل: رمان، إعلان.. إلخ. وأما الأعلام المختومة بالألف والنون، فلا تكون فيها الألف والنون إلا مزيدتين، فلما غايرت في زيادة الألف والنون ما ضارعها، مما يدخله تنوين الصرف، منعت هذه الأعلام من ذلك التنوين.

هذه هي العلل التي منعت من أجلها الأعلام الممنوعة من تنوين الصرف، وأما ما يدخله تنوين الصرف منها، فهو خال من هذه العلل، وهو لذلك موافق لما ينون من الأسماء، فينون مثلها. إلا أنه يخلو من تنوين الصرف في حالة وصفه بـــ(ابن أو بنت) المضافة إلى علم بعدها، كقولك: هذا محمد بن صادق، وهذه هند بنت حسن. وذلك لأن العلم – هنا – خصص بالوصف، فضلا عن أنه لم يعد هو العلم الأول فقط، بل أصبح هو وما بعده من الوصف والعلم المضاف إليه، إذ لا يقصد به سوى شخص واحد، هو المسمى بالعلم الأول، فهو في حكم المركب، ولذلك يسقط منه تنوين الصرف. والدليل على هذا أنك إذا أردت الإخبار بـــ(ابن) نونت، وأعدت الألف للوصف المذكر، فتقول: محمدٌ ابن صادق. وأنثتها مع المؤنث، كما في قولك مخبرًا: هندٌ ابنة حسن.

ثانيًا: أسماء الأماكن والقبائل والبلدان:

علل منع أسماء الأماكن والقبائل والبلدان من تنوين الصرف هي علل منع أعلام الناس نفسها من تنوين الصرف، باستثناء ما قيل في العلم المذكر المؤنث تأنيثًا لفظيًا، كحمزة وطلحة، وذلك لأن الأماكن والقبائل والبلدان كلها مؤنثة، فلا داعي للتكرار.

ثالثًا: الصفات المفردة:

عرفنا سابقًا أن أهم ما يميز الصفات التي تنون بتنوين الصرف أنها تؤنث بالتاء، ولا تؤنث بغيره. وهنا نعرف أن الصفات التي تؤنث بغير التاء تمنع من تنوين الصرف، لمغايرتها ما ينون في علامة التأنيث، وهذه الصفات هي:

١- المختومة بألف ونون زائدتين:

وذلك كـــ(عطشان، غضبان، سكران.. إلخ) فهذه الصفات تؤنث بالألف (عطشى، غضبى، سكرى) وأما ما يؤنث من هذه الصفات على فعلانة، فينون، كـــتعبان، من التعب، وغلطان، من

الغلط، فمؤنث تعبان تعبانة، ومؤنث غلطان غلطانة، وذلك لأنه يوافق في طريقة تانيثه ما ينون من الأسماء عمومًا، وما يشاكله من الصفات المنونة خصوصًا، فينون مثلها.

وخلاصة القول: إن الصفات المختومة بألف ونون زائدتين تمنع من تنوين الصرف، لمغايرتها في طريقة التأنيث ما يشاكلها من الصفات المنونة، فما ينون يؤنث بالتاء، وهذه تؤنث بغير التاء [٥٥].

٢- أسماء التفضيل وما وازنها:

كل اسم تفضيل مؤنثه على فعلى، أو فعلاء، فهو ممنوع من تنوين الصرف، نحو: أفضل، أكبر، أصغر، أحسن، أهيف. وكذلك ما وازنه مما لا يفيد التفضيل، كـــ(أحمر وأبيض وأسود، وأصفر، وأخضر) إذا قصد بها الوصف، وذلك لأنها تؤنث بغير ما يؤنث به الوصف الذي يدخله تنوين الصرف، إذ تؤنث بالألف بنوعيها، ولا تؤنث بالتاء (فضلى، كبرى، صغرى، حسناء، هيفاء، حمراء، بيضاء، سوداء، صفراء، خضراء) في حين لا يؤنث الوصف المنون بتنوين الصرف إلا بالتاء. والدليل على هذا أن أسماء الألوان إذا لم يقصد بها الوصف نونت، فتقول: الألوان سبعة، أبيضٌ وأسودٌ وأحمرٌ.. إلخ. إذ لم يعد فيها المانع من دخول تنوين الصرف حينها، وهو مغايرة الصفات المنونة في علامة التأنيث، لأنها – هنا – أسماء لا مؤنث لها. والدليل على ذلك – أيضًا – أن ما وازن اسم التفضيل من الصفات يدخله تنوين الصرف، إن كان مؤنثه بالتاء، وذلك مثل (أرمل) بمعنى فقير، إذ يؤنث على أرملة، مع أنه على وزن الفعل، وهذا يعني أن المانع من تنوين اسم التفضيل، وما وازنه من الصفات، هو تأنيثه بغير ما يؤنث به المنون من الصفات، أي تأنيثه بغير التاء، وليس لوزن الفعل علاقة في ذلك.

رابعًا: الأسماء المجموعة جمع تكسير:

الأسماء المجموعة جمع تكسير، التي لا تنون بتنوين الصرف، نوعان، هما:

١- صيغ منتهى الجموع:

صيغ منتهى الجموع تأتي في الغالب أسماءً، والمشهور منها صيغتان، هما مفاعل، ومفاعيل، فالأسماء المجموعة على هاتين الصيغتين، نحو مساجد، ومفاتيح، أو على ما يوافقهما من الصيغ الأخرى، وهي: أفاعل، فواعل، فعاعل، فعالل، فياعل، فعائل، أفاعيل، فواعيل، فياعيل، فعاعيل، فعاليل. ومن ذلك على الترتيب نحو: أماكن، فواصل، سلالم، كواكب، مياسر (جمع ميسرة) شمائل، أباطيل، فوانيس، مياسيم، سكاكين، بساتين. لا يدخلها تنوين الصرف، وذلك لأنها جموع، غايرت ما يدخله تنوين الصرف من الجموع، في أن لها صيغتين قياسيتين، فـــ(مفاعل) جمع لاسم المكان (مفعل) و(مفاعيل) جمع لاسم الآلة (مفعال). لأن من خصائص الجموع التي يدخلها تنوين الصرف أنها جموع سماعية، وأما ما جاء على هاتين الصيغتين، من الصيغ الأخرى، فهو محمول عليهما، لاشتراكه معهما في الصيغة، والدلالة على معنى الجمع. كما غايرت هذه الصيغ الممنوعة الجموع المنونة، في أنها لا تجمع

جمع مؤنث سالمًا، فهي منتهى الجمع، وغايرتها – أيضًا – في أنها لا تدخلها التاء، لأن من الجمع المنون ما يجمع جمعًا مؤنثًا سالمًا (رجال – رجالات) ومنه ما تدخله التاء (طلبة، بررة، طغاة، حماة..إلخ) ولهذا ينون ما ختم بالتاء من صيغ منتهى الجموع، كـ(صياقلة، وصيارفة) ولا ينون ما لم يختم بها كـ(صياقل، وصيارف). كما أن صيغ منتهى الجموع غايرت ما ينون من الجموع في أنها ليس منها ما هو مخصص للدلالة على القلة، أو الكثرة.

٢- كلمة أشياء:

لا يمنع من تنوين الصرف، من الأسماء المجموعة – باستثناء صيغ منتهى الجموع – إلا (أشياء) جمع شيء، وذلك لأنها غايرت ما ينون، مما هي على شاكلته، في أن الهمزة فيها زائدة. فقد عرفنا سابقًا أن ما ينون من الأسماء المجموعة المختومة بالهمزة، لا تكون همزته إلا أصلية أو منقلبة عن أصل [٥٦].

خامسًا: الصفات المجموعة جمع تكسير:

الصفات المجموعة جمع تكسير، التي لا تنون بتنوين الصرف، نوعان، هما:

١- الجموع المختومة بهمزة قبلها ألف زائدة:

وذلك مثل: أذلاء، وأعزاء، وأشداء، وأخلاء، وأجلاء، وأصدقاء، وكرماء، وعلماء، وفقهاء، وعظماء، وشهداء، وبؤساء، ورؤساء، وسجناء، وحكماء، وغرباء، وتعساء، ورحماء، وشعراء.. إلخ. فهذه الجموع ممنوعة من تنوين الصرف، لمغايرتها نظيراتها مما ينون من الصفات المجموعة، في أمرين، الأول: أن الهمزة فيها زائدة، فقد عرفنا سابقًا أن الصفات المجموعة، المختومة بالهمزة، لا تكون الهمزة فيها إلا أصلية، أو منقلبة عن أصل. والثاني أنها ذات صيغتين قياسيتين، فكل وصف على وزن (فعيل) يجمع على (فُعَلاء، أو أَفْعُلاء). في حين لا تكون الصفات المجموعة على شاكلة هذه الجموع، والمنونة بتنوين الصرف إلا سماعية.

٢- صيغ منتهى الجموع:

عرفنا سابقًا أن صيغ منتهى الجموع تأتي في الغالب أسماءً، وهنا نعرف أن منها ما يأتي صفات، إلا أنه قليل، ومن ذلك: أفاضل، وشواعر، ومغاوير.. إلخ. وهي ممنوعة من تنوين الصرف، بسبب مغايرتها ما هو منون من الصفات المجموعة، في أنها صيغ قياسية، ولا تتنوع دلالاتها، ولا تلحقها التاء، فإن لحقتها التاء نونت، مثل قياصرة، وأكاسرة.

هذه هي الأسماء والصفات الممنوعة من تنوين الصرف، وتلك هي علل منعها منه، أما (أخر) فهو ممنوع من تنوين الصرف، لأنه جاء على غير بناء الجموع المنونة، فهو جمع أخرى، وكان حقه أن يجمع على أخريات، ولأنه لا يعرف بـ(أل) كما تعرف بها تلك الجموع المنونة، ولأنه لا تدخله التاء،

ولهذه المغايرة في هذه الوجوه كلها منع (أخر) من تنوين الصرف. وأما (جمع، وكتع) فهما كـــ(أخر) في المغايرة في البناء والتجرد من (أل). وأما (مثنى، وثلاث، ورباع) فقد منعت من تنوين الصرف، لأنها في بنائها مغايرة لبناء العدد، ولأنها لا تدخلها (أل) أيضًا. وأما (سحر) ليوم بعينه، و(أمس) إذا قصد به اليوم الذي يليه يومك، فقد منعا من تنوين الصرف، لمغايرتهما ما ينون من جهة التعريف، فهما معرفتان من غير (أل) ومن غير إضافة، فمنعا لذلك من تنوين الصرف.

فتح الممنوع من تنوين الصرف في موقع الجر:

سبق أن ذكر الباحث أن تنوين الصرف – في رأيه – علم على الإعراب الأصلي الكامل، وأن (أل) والإضافة علامتا ذلك الإعراب في ما دخلتا عليه، وعليه فإنه يرى أن الممنوع من تنوين الصرف لا يجر، ومن ثم لا تدخله الكسرة، إذ لا يتقلب إلا بين الضم والفتح فقط، بسبب فقدانه تنوين الصرف، الذي هو علامة الإعراب الأصلي الكامل، فنقصان إعرابه سببه حرمانه من تنوين الصرف، وعدم جره تابع لحرمانه من ذلك التنوين، ولهذا فإنه يجر إذا أضيف، أو دخلت عليه (أل)، لأن (أل) والإضافة علما الإعراب الأصلي الكامل كلٌّ فيما دخل عليه. وعليه فإن الباحث يرى أن الممنوع من الصرف حال كونه في موقع الجر ليس بمجرور، وليست فتحته علامة للجر، نيابة عن الكسرة، كما قال القدامى، وليست علامة للنصب، لأنه ليس في موقع نصب، بل يرى أنه مفتوح من غير جر ولا نصب. وقد فتح لأن الفتحة أخف الحركات، ولأنهم يفتحون الاسم بعد نزع الخافض لخفتها، ففتحوا هذا كما فتحوا ذاك.

وقد يقول قائل: فلماذا حرم الممنوع من تنوين الصرف من الجر، ولم يحرم من الرفع أو من النصب بدلا من الجر؟ فالجواب أنه حرم من الجر دون غيره، ليس لمشابهته الفعل كما قال القدامى، ولكن لأن الجر من لوازم الإضافة، والإضافة غير اللازمة هي سر الإعراب، إذ لا يعرب إلا الاسم الذي يضاف تارة، ولا يضاف تارة أخرى، فلما كانت الإضافة غير اللازمة هي سر الإعراب، وكان تنوين الصرف علم الإعراب الأصلي الكامل، حرم الممنوع منه من الجر دون غيره، لأن الجر علم الإضافة، ومن ثم حرم من الكسرة، دون غيرها، لأنها علامة الجر [٥٧].

الخاتمة

يخلص البحث إلى ذكر أهم النتائج التي وصل إليها، وذلك على النحو الآتي:

١- الصرف هو تقلب الاسم بين الضم والفتح والكسر، رفعًا، ونصبًا، وجرًا، أي: هو الإعراب الكامل بالعلامات الأصلية الثلاث. وله ثلاث علامات، لا تجتمع منها اثنتان، وهي: (أل)، والإضافة، وتنوين الصرف.

٢- ينقسم التنوين على ستة أقسام، هي: تنوين الصرف، وتنوين التنكير، وتنوين القطع عن الإضافة، وتنوين القطع عن الصفة، وتنوين التعميم، وتنوين العوض عن الجملة. ولكل قسم دلالته، ودلالة كل قسم مفهومة من خلال تسميته.

٣- اختص الاسم بالتنوين من بين كلمات العربية، لأنه هو وحده المختص بالدلالات التي يدل عليها التنوين بأقسامه جميعها، فلا يعرب إعرابًا أصليًا كاملا من بين كلمات العربية، وينكر ويعرف، ويضاف ويقطع عن الإضافة، ويوصف ويقطع عن الصفة، ويعمم ويعين، وتحذف بعده الجملة التي يضاف إليها، إلا الاسم.

٤- تنوين الصرف هو ذلك التنوين، الذي يلحق علامة الإعراب الأصلية، في الاسم المعرب إعرابًا أصليًا كاملا، غير الموقوف عليه، حال تجرده من (أل) ومن الإضافة.

٥- ينقسم الاسم من حيث تنوين الصرف على أربعة أقسام، هي: اسم لا يدخله تنوين الصرف البتة، واسم يدخله تنوين الصرف، واسم يمنع من تنوين الصرف، واسم ليس مما يدخله تنوين الصرف ولا مما يمنع منه.

٦- الاسم المنصرف هو الاسم المعرب إعرابًا أصليًا كاملا، وله ثلاث صور، فقد يكون محلًّى بـــ(أل) أو مضافًا، أو منونًا بتنوين الصرف، حال تجرده من (أل) ومن الإضافة، ما لم يوقف عليه.

٧- الاسم الذي لا ينصرف هو ما نقص إعرابه الأصلي، لفقدانه علم الإعراب الأصلي الكامل، وهو تنوين الصرف، فلا يتقلب إلا بين الضم والفتح فقط، ولا يكون هذا الاسم إلا مجردًا من (أل) ومن الإضافة، وممنوعًا من تنوين الصرف. أي إن الاسم الذي لا ينصرف هو الاسم الممنوع من تنوين الصرف.

٨- يمنع الاسم من تنوين الصرف بسبب مغايرته ما ينون من الأسماء، في بعض خصائصه، إذ يمنع العلم من تنوين الصرف، لمغايرته ما ينون في الوزن، وفي الأصل، وفي الوزن والأصل معًا، وفي التأنيث، وفي البنية، وفي زيادة الألف والنون.

٩- تمنع الصفات غير المجموعة من تنوين الصرف، لمغايرتها ما ينون من الصفات، في التأنيث بغير التاء. وتمنع الصفات المجموعة جمع تكسير، مما ختم بهمزة التأنيث، مسبوقة بألف زائدة، من تنوين الصرف، لمغايرتها ما ينون من الصفات المجموعة جمع تكسير، في زيادة تلك الهمزة، والتأنيث بها، وفي أنها ذات صيغ قياسية.

١٠- تمنع صيغ منتهى الجموع من تنوين الصرف، لمغايرتها ما ينون من الجموع، في أنها صيغ قياسية، ولا تجمع جمع مؤنث سالمًا، ولا تدخلها التاء.

١١- منع (أخر) من تنوين الصرف، لمغايرته الجموع المنونة في البناء، إذ كان حقه أن يجمع على أخريات، لأنه جمع أخرى. ولمغايرته ما ينون من الجموع، في أنه لا يعرف بـــ(أل) ولا تدخله التاء. وما قيل في (أخر) يقال في (جمع وكتع).

١٢- منعت (مثنى، وثلاث، ورباع) من تنوين الصرف لمغايرتها العدد في البناء، وعدم دخول (أل) عليها.

١٣- منعت (أمس) لليوم الذي يليه يومك، و(سحر) ليوم بعينه، من تنوين الصرف لمغايرتهما ما ينون من جهة التعريف، فهما معرفتان من غير (أل) ومن غير إضافة.

١٤- الممنوع من تنوين الصرف لا يجر، وذلك بسبب فقدانه التنوين، الذي هو علم الإعراب الأصلي الكامل، فالحرمان من الجر تابع للحرمان من تنوين الصرف.

١٥- لا يجتمع التنوين مع (أل) ومع الإضافة في الاسم الواحد، وذلك لأحد أمرين؛ إما لاشتراكهما في الدلالة على معنى واحد، فلا تجتمع علامتان في الاسم ومعناهما واحد، وإما لدلالة أحدهما على نقيض ما يدل عليه الآخر، فلا يجتمع النقيضان في اسم واحد.

١٦- لا تجتمع (أل) والإضافة، في الاسم الواحد، لاشتراكهما في الدلالة على التعريف، والإعراب الأصلي الكامل، فلا تجتمع علامتان في الاسم ومدلولهما واحد.

١٧- يوقف على الاسم المنون بتنوين الصرف، في حالة النصب بإشباع الفتحة، وذلك للتفريق بينه وبين الاسم الممنوع من تنوين الصرف، الذي يوقف عليه في حالة النصب بالسكون، وتسمى الألف الناتجة عن إشباع الفتحة هنا ألف التفريق.

هوامش البحث :

(١) ينظر لسان العرب (صرف)، القاموس المحيط (صرف)، مقاييس اللغة: ٥٠٦.

(٢) مقاييس اللغة: ٥٠٦.

(٣) مقاييس اللغة: ٥٠٦.

(٤) مقاييس اللغة: ٥٠٦.

(٥) .مقاييس اللغة: ٥٠٦.

(٦) ينظر مقاييس اللغة: ٥٠٦.

(٧) ينظر الكتاب: ٢٠/١، ٢٢، ٢٣، مسائل خلافية في النحو: ١٠٣، شرح ابن يعـــيش: ٥٧/١، شرح الآشموني: ١٣٣/٣، الأشباه والنظائر: ٣٣١/٣.

(٨) ينظر مسائل خلافية في النحو: ١٠٣، شرح ابن يعيش: ١/ ٥٧، ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: ٥-٧.

(٩) كان الكوفيون يسمون باب الصرف والمنع منه باب ما يُجرى وما لا يُجرى، وتابعهم في هذه التسمية المبرد في المقتضب ٣/ ٣٠٩. وقد كان ابن يعيش موفقًا في تعليل هذه التسمية، إذ قال: "والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف باب ما لا يُجرى، والصرف قريب من الإجراء، لأن صرف الاسم إجراؤه على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث، التي هي علامات الإعراب، ويدخله التنوين أيضًا". شرح ابن يعيش: ٥٧/١. وقد كان السهيلي موفقً - أيضًا – حينما ذهب إلى أن غير المنصرف سمي بذلك "لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط، فله مجريان، وللمنصرف ثلاثة مجار يجرى عليها". أمالي السهيلي: ٢٩.

(١٠) ينظر ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: ١٤، شرح الأشموني: ١٣٤/٣، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١١٩٠/٣، شرح التصريح على التوضيح: ٣١٥/٢.

(١١) أمالي السهيلي: ٢٩.

(١٢) الهمع: ١/ ٩٢.

(١٣) ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٣١٦/٢.

(١٤) الهمع: ١/ ٩٢.

(١٥) ينظر شرح الرضي: ١٠٠/١.

(١٦) ينظر ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي:١٠، نتائج الفكر٦٨-٦٩.

(١٧) ينظر شرح ابن يعيش: ٢٩/٩.

(١٨) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: ٩. وينظر الأشباه والنظائر: ٢٣٩/٣.

(١٩) ينظر علل النحو: ١٥٣.

(٢٠) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: ٩. وينظر الأشباه والنظائر: ٢٦١/١، ١٠٤/٢.

(٢١) ينظر شرح ابن يعيش: ٢٩/٩.

(٢٢) الكتاب: ٢١/١، وينظر شرح ابن يعيش: ٥٧/١.

(٢٣) ينظر مسائل خلافية في النحو: ١١٦.

(٢٤) الكتاب: ٢٢/١.

(٢٥) الكتاب: ٢٢/١.

(٢٦) شرح الرضي: ٤٥/١.

(٢٧) أسرار العربية: ٢٠٦.

(٢٨) ينظر أمالي السهيلي: ٢٥.

(٢٩) ينظر أمالي السهيلي: ٢٥-٣٩.

(٣٠) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: ٤٧.

(٣١) ينظر أمالي السهيلي: ٣٧-٣٨.

(٣٢) ينظر أمالي السهيلي: ٣٩.

(٣٣) إحياء النحو: ١٦٥.

(٣٤) إحياء النحو: ١٧٩-٢٦٣.

(٣٥) ينظر شرح ابن يعيش: ٥٦/١ – ٥٧.

(٣٦) ينظر سر صناعة الإعراب: ٥١٢/٢.

(٣٧) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٣.

(٣٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٠٤/١.

(٣٩) اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٣.

(٤٠) ينظر شرح الرضي: ٩١/٣ – ٩٢.

(٤١) ينظر القاعدة النحوية: ١٥١ – ١٥٢.

(٤٢) شرح الرضي: ٤٦/١. والربعي هو أبو الحسن علي بن عيسى الربعي، نسبة إلى ربيعة، من علماء القرن الخامس الهجري، أخذ عن السيرافي، والفارسي. ينظر شرح الرضي: ٤٦/١ هامش (٤).

(٤٣) شرح الرضي: ٧٦/١.

(٤٤) وهنا نعرف – أيضًا – سبب اختصاص الاسم بـ(أل) والإضافة، فقد اختص الاسم بذلك من دون سائر كلمات العربية، لاختصاصه بدلالات كل منهما، فلا يعرب إعرابًا أصليًا كاملا، ويعرف، وينكر، ويخصص، إلا الاسم.

(٤٥) شرح الرضي: ٤٤/١.

(٤٦) الظروف غير المتصرفة هي: إذ، إذا، إذًا، لما، أيان، متى، أين، أنى، حيث. ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٩-١٢١.

(٤٧) الخصائص: ٣٥٩/٢ – ٣٦٠.

(٤٨) قديمًا قال "السيرافي ما ملخصه: يفيد لفظ المعرفة كلفظ النكرة في موضعين تبعًا لقصد المتكلم، وذلك في الأسماء والأعلام التي لا ألف ولامًا فيها... تقول في الأعلام: جاءني زيد وزيد آخر، ومررت بعثمان وعثمان آخر. لأن الاسم العلم، وإن كان موضوعًا لمعين، إلا أنه لما سمي به غيره ترادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة، فصار بالمشاركة عامًّا، فأشبه أسماء الأنواع كرجل وفرس. فإن أورده المتكلم قاصدًا به من يعرفه المخاطب، فهو معرفة. وإن أورده على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب، فهو نكرة" الكتاب: ٤٢٨/١ هامش (٣).

(٤٩) ينظر الهمع: ١٢٠/١، الأشباه والنظائر: ٦٦/٣.

(٥٠) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: ٢٣٢.

(٥١) الكتاب: ٢٤٢/٣.

(٥٢) أمالي السهيلي: ٣١-٣٢.

(٥٣) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: ١٣١.

(٥٤) ينظر شرح ابن يعيش: ٥٩/١.

(٥٥) الصفات المختومة بألف ونون زائدتين، سواء الممنوعة من تنوين الصرف أو المنونة به، لا تصاغ إلا من فعل ثلاثي، دال على حدث قابل للتصاعد والازدياد، مبني للمعلوم، وغير إرادي، نحو: غضبان، فرحان، عطشان، ظمآن، حيران، سكران، جوعان، جذلان، وجلان، ريّان، سهران، سلمان، تعبان، غلطان، نشوان..إلخ. فالأفعال من هذه الصفات على التوالي هي: غضب، فرح، عطش، ظمئ، حار، سكر، جاع، جذل، وجل، ريّ، سهر، سلم، تعب، غلط، نشا. فكل فعل من هذه الأفعال ثلاثي، قابل للتصاعد والازدياد، وغير إرادي، أي لا يصدر عن إرادة من اتصف به. وعليه فإن هذه الصفات تدل على من اتصف بالحدث ووقع عليه ذلك الحدث في آن واحد. فالغضبان – مثلا – هو من اتصف بالغضب ومن وقع عليه الغضب في الوقت نفسه، لأن الغضبان لا يغضب بإرادته. والفرحان هو من اتصف بالفرح ووقع عليه الفرح في الوقت نفسه، لأن الفرحان لا يفرح بإرادته. وهكذا يقال في بقية هذه الصفات. إلا أن ما يؤنث من هذه الصفات بالتاء ينون، وما لا يؤنث به لا ينون. وعليه يمكن أن يقال: كل فعل ثلاثي، مبني للمعلوم، يدل على حدث قابل للتصاعد

والازدياد، وغير إرادي، يصاغ منه الوصف على فعلان. ولا يشذ عن هذا سوى الفعل خاف، فلم يصغ منه الوصف على فعلان، لسبب معنوي، وهو الالتباس بمثنى المصدر.

(٥٦) "ذهب الكوفيون إلى أن "أشياء" وزنه أَفْعَاء، والأصل أفعلاء، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال. وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعاء، والأصل فعلاء". الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٧٠/٢. وعلى الرايين تكون الهمزة زائدة. ومن النحاة من ذهب إلى أنه على وزن أفعال، "إلا أنه منع من الإجراء تشبيها له بما في آخره همزة التأنيث". الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٧١/٢.

(٥٧) من القدامى من ذهب إلى أن الممنوع من تنوين الصرف حرم من الجر دون غيره لمشابهته الفعل الذي لا يجر أصلا، وهي العلة نفسها عندهم من منعه من التنوين. ومنهم من ذهب إلى أنه يجر بالفتحة دون الضمة لتعاقب الفتح والكسر على معنى واحد في باب راقودٌ خلا وراقود خلٍّ. ينظر شرح الأشموني: ٧٢/١ – ٧٣. ومنهم من قال: "لاشتراكهما في الفضلية، بخلاف الرفع، فإنه عمدة". الهمع: ٩٢/١. ومنهم من يرى أن الجر "شارك النصب في حركته لتآخيهما، كما شارك نصب الفعل جزمه في مثل لم يفعلا ولن يفعلا وأخواتهما". شرح ابن يعيش: ٥٨/١.